مجتمع

علماء يطورون دواء لعلاج أورام سرطانية

تمكن علماء من جامعة «نيجني نوفغورود» الروسية من الجمع بين عدة جزيئات نشطة في دواء واحد، ما جعل من الممكن الجمع بين العلاج الديناميكي الضوئي والعلاج الكيميائي لأمراض السرطان. وقالت الجامعة إن «الجمع بين العلاج الضوئي والعلاج الكيميائي يجعل من الممكن علاج الأورام النقيلية، ويتم تحقيق الانتقائية العالية لعمل الجزيء الناتج من خلال استخدام رابط خاص يتم تدميره بعد دخوله أنسجة الورم الخبيث». وأظهرت التجارب المعملية على الخلايا أن الورم يتوقف تحت تأثير الدواء عن النمو ويموت. (قنا)

هزات أرضية تثير الذعر في جنوب إيطاليا

سجّلت عشرات الهزات الأرضية في «كامبي فليغري» قرب نابولي جنوبي إيطاليا، من دون التسبب بأضرار كبيرة لكنها أرعبت السكان. وقال المعهد الوطني للجيوفيزياء والبراكين إنه تم تسجيل هزة بقوة 4،4 درجات، وقبلها بدقائق، ضربت هزة أرضية قوتها 3،5 درجات أعقبتها عشرات الهزات الارتدادية. وأفاد عناصر الإطفاء بحدوث «تشققات» و«تساقط منحدرات»، وقالت بلدية مدينة بوتسولي، إن المدارس ستبقى مغلقة الثلاثاء، كما افتتحت مراكز لجوء ونصبت خيام في موقف سيارات وساحة على الشاطئ لاستقبال السكان. (فرانس برس)

غزة: فرق طبية محاصرة

أعرب مدير منظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس، عن قلقه من حصار الجيش الإسرائيلي فرقاً طبية ومرضى في مستشفى العودة شمال قطاع غزة. وأوضح عبر منصة «إكس» أن مستشفى العودة تعرض لهجوم إسرائيلي وحصار منذ 19 مايو/ أيار الجاري، والجيش الإسرائيلي لا يسمح بالدخول أو الخروج منه. أضاف أن 148 فرداً من الطواقم الطبية و22 مريضاً ومرافقيهم لا يزالون عالقين في المستشفى المحاصر. وأشار غيبريسوس إلى أن القناصة الإسرائيليين استهدفوا المستشفى أول من أمس الاثنين، بالإضافة إلى قصف مدفعي أصاب الطابق الخامس من المستشفى.

وقال: «بسبب اشتداد القتال تم نقل فريق الطوارئ الطبي في 13 مايو/ أيار، ونشعر بقلق بالغ بشأن سلامة المرضى المتبقين والعاملين في المستشفى». يتابع: «ندعو إلى حمايتهم (المحاصرين في المستشفى) وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين ووقف فوري لإطلاق النار».

وكان قد أعلن أنه «مع استمرار إغلاق معبر رفح منذ السادس من مايو/ أيار الجاري، أصبحت إمدادات الأدوية الأساسية والوقود منخفضة للغاية في قطاع غزة، والحركة محدودة بسبب القيود الأمنية». ومنذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تشن إسرائيل حرباً على غزة خلفت أكثر من 115 ألفا بين قتيل وجريح، معظمهم أطفال ونساء، ونحو 10 آلاف مفقود وسط دمار هائل ومجاعة أودت بحياة أطفال ومسنين.

(الأناضول)

داخل مستشفى العودة (أشرف ابو عمرة/ الأناضول)

العراق: تحويل النفايات إلى طاقة نظيفة

بغداد ـ **آدم محمود**

أعلنت هيئة الاستثمار في العراق في 31 مارس/ آذار الماضي أنها ستطلق أول مشروع في العاصمة بغداد لتحويل النفايات إلى طاقة نظيفة، ما جعل المواطنين يتفاءلون باحتمال أن يتخلص بلدهم من النفايات بطريقة آمنة تمهيداً للإفادة منها بدلاً من أن تظل مشكلة تلازم حياتهم. وقال نائب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار سالار محمد: «فتحنا باب تقديم عروض لتنفيذ مشروع معالجة النفايات من أجل توليد الطاقة في بغداد، بهدف مواكبة التطور الحضاري في قطاع الطاقات المتجددة والمستدامة والنظيفة. وسيعمل المشروع بنظام الحرق التام لثلاثة آلاف طن من النفايات في بغداد يومياً، علماً أن كمياتها تتجاوز 10 آلاف طن يومياً، وسننقل المشروع إلى بقية المحافظات لاحقاً».

ولطالما ناشد خبراء عراقيون في مجال البيئة والصحة تنفيذ هذا المشروع. ويقول خبير المناخ والتنمية المستدامة أحمد حسن لـ«العربي الجديد»: «يعاني العراق من تكدّس كميات كبيرة من النفايات. وتفيد إحصاءات بأن كمية النفايات السنوية تتجاوز 20 مليوناً، وهي خطرة جداً خصوصاً أنها لا تُعالج بطريقة صحيحة، لذا سيكون من النافع جداً استغلال الكميات بشكل صحيح عبر تحويلها إلى طاقة».

يتابع: «تشكل النفايات في العراق تحدياً بيئياً كبيراً لأن عوامل عدة تساهم في جعلها مشكلة خطيرة بينها نقص البنى التحتية لإدارتها، وعدم وجود نظام فعّال لجمعها وتدويرها. أيضاً من بين المشكلات التي تجعل النفايات مصدر خطر كبير تفشي الفقر الذي يدفع كثيرين إلى العمل في النفايات من دون تطبيق أي إجراءات سلامة، ما يعرّضهم لأمراض خطيرة، كما أن قلة الوعي البيئي تجعل السكان يساهمون في تكديس النفايات أو التخلص منها بطرق غير صحيحة». ويؤكد خبير البيئة وتغيّر المناخ، محمد عبد الرحمن، في حديثه لـ«العربي الجديد»: «تحويل النفايات إلى طاقة نظيفة سيُساهم بفعّالية في تحويل الآثار السلبية التي يعاني منها الإنسان والحيوان والنبات في العراق إلى إيجابية، فخفض كمية النفايات التي تنتج في المدن وتحويلها إلى طاقة يُقللان الحاجة إلى مكبات نفايات والحرق غير المراقب، وبالتالي انبعاثات الغازات الدفيئة والتلوّث البيئي. إلى ذلك، يمكن استخدام النفايات المحوّلة إلى طاقة لمعالجة المياه وتحليتها، ما يساعد في الحفاظ على نظافة المياه وجودتها». ويشير إلى أن «حرق النفايات هي الطريقة التي تُعتمد منذ عقود طويلة للتخلص من النفايات، ما يتسبب في تلوّث خطير يؤثر على الحياة عموماً. أما تحويل النفايات إلى طاقة فيقضي على هذا النوع من التلوّث، ويقلل مخاطر الأمراض المرتبطة بتلوّث الهواء». ويؤكد أن تحويل النفايات إلى طاقة نظيفة «سيُحسّن الظروف البيئية والصحية والاقتصادية للعراق ويحافظ على التنوع البيولوجي، ما يفيد حياة الإنسان والحيوانات والنباتات». ويتبنى العديد من الجمعيات والمنظمات المدنية مشاريع وحملات ميدانية لمحاولة تخفيف مخاطر التلوّث وحماية البيئة، من خلال زراعة النباتات وتنظيف الشواطئ والشوارع والترويج للحفاظ على البيئة. وهي ترى أن دورها البيئي «يزداد صعوبة بسبب التحديات الكثيرة»، بحسب ما يقوله الناشط تحسين عبد الرحمن الذي يصف مشروع تحويل النفايات إلى طاقة نظيفة بأنه «بداية لتحقيق نجاحات على طريق إنقاذ العراق من الملوّثات». وباعتباره مطلعاً على المخاطر البيئية التي تهدد العراق، يرى عبد الرحمن أن الوضع البيئي للعراق «خطير جداً، وهو ما تؤكده تصنيفات عالمية متخصصة في مجال البيئة، والتي تضع العراق في مراتب متأخرة على صعيد نقاوة الهواء». ويكشف مسح عالمي أجرته شركة سويسرية لتصنيع أجهزة تنقية الهواء أن العراق يحتل المرتبة الثانية بين أكثر دول العالم تلوّثاً، وأن العاصمة بغداد تأتي في المرتبة الـ13 من بين المدن الأكثر تلوّثاً في العالم.

وتقول تمارا حارث (28 سنة) لـ«العربي الجديد»: «حين نسافر إلى دول أخرى، حتى تلك القريبة من العراق نجد أن الأجواء مختلفة. تكون السماء صافية والهواء نقياً، وهذا ما نفتقده في وطننا. ندعم أي عمل تتبناه الحكومة لتنقية الأجواء وتخليصها من النفايات والملوّثات لأنه يصب في مصلحتنا، خاصة أن كثيرين يعانون من أمراض خطيرة منها السرطان بسبب تلوّث الهواء».

مشكلات بيئية

يعاني العراق، البلد الغني بالنفط، من مشاكل بيئية متنوعة تشمل تفاقم التلوّث، وارتفاع درجات الحرارة، وزيادة التصحر، وانخفاض مستويات مياه الأنهار، ويعتقد مواطنون أن أمراضاً مختلفة يعانون منها ترتبط بارتفاع مستوى التلوّث الناجم عن انتشار مختلف النفايات، وعدم القيام بمعالجتها بالطرق الصحيحة.

تحقيق

خرافة الرصيف البحري

مجرد قطرة في بحر احتياجات غزة

وصلت كميات من المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة عبر الرصيف البحري الأميركي، لكنها لا تفي ولو بقدر ضئيل من الاحتياجات المطلوبة وفق الأمم المتحدة

فلسطينيون يلاحقون مساعدات وصلت عبر الرصيف البحري (مجدي فتحي/ Getty)

غزة ـ **العربي الجديد**

قالت القيادة المركزية الأميركية، الثلاثاء، إنه جرى تسليم أكثر من 569 طناً مترياً من المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة عبر الرصيف العائم المؤقت الذي أنشأه الجيش الأميركي في وقت سابق، لكنها أوضحت أن المساعدات لم تصل كلها إلى مستودعات الأمم المتحدة. وبدأت شحنات المساعدات في الوصول إلى الرصيف الذي أقامته الولايات المتحدة في منطقة البيدر، جنوب غرب مدينة غزة، اعتباراً من يوم الجمعة الماضي، في الوقت الذي تتعرض فيه إسرائيل لضغوط عالمية متزايدة للسماح بدخول المزيد من المساعدات إلى القطاع الساحلي المحاصر.

يرى مصدر من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، أن «الرصيف البحري قد يمثل عقبة أمام الإسراع بإدخال المساعدات الإنسانية، وأنه لن يؤدي إلى تحسين الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة»، مشيراً إلى أنه «لا يوجد تنسيق كامل مع إدارة أونروا، وهناك محاولة تغييب متعمد للوكالة». ويوضح المصدر لـ«العربي الجديد»، أن «الممرات البرية أفضل كثيراً من الممرات البحرية، فالممر البري تدخل عبره كميات أكبر، ويستغرق نقلها وقتاً أقل، إلى جانب سهولة التنسيق مع الجهات الدولية لوضعها في المخازن وفرزها قبل التوزيع، وعملية دخول المساعدات كانت شبه منتظمة قبل احتلال معبر رفح وخروجه عن السيطرة الفلسطينية». ووافقت الأمم المتحدة على المساعدة في تنسيق عمليات تسليم المساعدات وتوزيعها عند الرصيف العائم، لكنها ما زالت تؤكد أن تسليم المساعدات عن طريق البر هو الطريقة «الأكثر جدوى وفعالية وكفاءة» للتصدي للأزمة الإنسانية في القطاع. كما تؤكد حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، أن الرصيف البحري الأميركي «ليس بديلاً عن فتح المعابر البرية كافة، وتحت إشراف فلسطيني».

وقال مسؤول أممي في وقت سابق، إن طرفاً ثالثاً آخر تتعاقد معه المنظمة الدولية سيحمّل المساعدات على الشاحنات وينقلها إلى نقاط التوزيع في أنحاء قطاع غزة. وقالت الأمم المتحدة إن 10 شاحنات محملة بالمساعدات الغذائية تم نقلها من موقع الرصيف، يوم الجمعة، إلى مستودع تابع لبرنامج الأغذية العالمي في مدينة دير البلح. لكن لم تصل سوى خمس شاحنات محملة بالمساعدات إلى المستودع يوم السبت، بعدما أخذ فلسطينيون حمولة الشاحنات الأخرى خلال الرحلة التي مرت بمنطقة أشار مسؤول أممي إلى أنها «شهدت نقصاً في المساعدات»، بحسب «رويترز». وبدأت عمليات إنشاء الرصيف البحري في فبراير/ شباط الماضي، واختيرت منطقة البيدر كونها تقع في نطاق يسيطر عليه جيش الاحتلال، وبالقرب من الحواجز الإسرائيلية المطلة على الشارع 749 الذي أنشأه الاحتلال خلال العدوان على غزة، والذي يفصل القطاع إلى شق جنوبي وآخر شمالي. ويمنع الاحتلال الغزيين من الاقتراب من المنطقة، كما أنشأ تلالاً رملية مطلة على شارع الرشيد حتى تصعب رؤية ما يحدث. لكن شهادات سكان يقيمون غرب مخيم النصيرات، وهي أقرب نقطة من الرصيف البحري، أفادت بأنه تم تجريف الشاطئ بالكامل ليكون على الارتفاع نفسه بعد أن كانت فيه تلال رملية سابقاً.

وقالت القيادة المركزية إن الجيش الأميركي جمع الرصيف البحري العائم سلفاً في ميناء أسدود الإسرائيلي ونقله إلى شاطئ قطاع غزة الذي يفتقر إلى بنية تحتية للموانئ، لكن لم تطأ أقدام جنود أميركيين شاطئ القطاع. وأضافت أن المساعدات التي تصل إلى الرصيف جزء من «جهود مستمرة ومتعددة الجنسيات». وتشمل المساعدات مواد إغاثية تبرعت بها عدة دول ومنظمات إنسانية. ولم تتلق الأمم المتحدة أي مساعدات من الرصيف يومي الأحد والاثنين، وحذر مسؤولون أمميون، الاثنين، من أن «الأغذية والأدوية تتراكم على الحدود في مصر في ظل استمرار إغلاق معبر رفح».

وقالت المسؤولة البارزة في جهود الإغاثة بالأمم المتحدة إيديم وسورنو إنه «لا يوجد ما يكفي من الإمدادات والوقود لتوفير أي مستوى معقول من الدعم لشعب غزة الذي يتحمل الهجوم العسكري الإسرائيلي. لم تعد لدينا كلمات لوصف ما يحدث في غزة. وصفنا ذلك بأنه كارثة، وكابوس، وجحيم على الأرض. إنه كل هذا، بل وأسوأ»، بحسب «رويترز». وتأتي المساعدات التي يتم تفريغها على الرصيف عبر ممر بحري من قبرص، حيث يتم تفتيشها أولاً من قبل إسرائيل. وتقدر كلفة تشغيل الرصيف بنحو 320 مليون دولار بمشاركة ألف جندي أميركي. وقال مسؤولون أميركيون إن الرصيف سيتعامل في البداية مع 90 شاحنة يومياً، لكن هذا العدد قد يصل إلى 150 لاحقاً. وليس هناك اتصال بين العدد القليل من موظفي الأمم المتحدة في موقع الرصيف البحري وبين الجيش الإسرائيلي الذي يوفر الدعم الأمني واللوجستي للحفاظ على حياد الأمم المتحدة في ظل مخاوف بشأن القدرة على ضمان الحياد. واضطر فريق أممي خلال زيارة للمكان في أواخر الشهر الماضي إلى الاحتماء بعدما تعرضت المنطقة لإطلاق نار.

وحذرت الأمم المتحدة من نقص حاد في الوقود في غزة، وقالت إيديم وسورنو إنه جرى تسليم 654 ألف لتر من الوقود إلى غزة منذ السادس من مايو/ أيار الجاري، أي ربع مخصصات الوقود التي كانت تتلقاها، وأكدت لمجلس الأمن الدولي أن «إغلاق معبر رفح أوقف تسليم ما لا يقل عن 82 ألف طن متري من الإمدادات، في حين كان الوصول إلى معبر كرم أبو سالم محدوداً بسبب الأعمال العدائية والظروف اللوجستية الصعبة وإجراءات التنسيق المعقدة». بدوره، قال نائب المتحدث باسم الأمم المتحدة فرحان حق: «لدرء أهوال المجاعة، يتعين علينا استخدام الطريق الأسرع والأوضح للوصول إلى سكان غزة، ولذا نحتاج إلى إمكانية الوصول عن طريق البر الآن». وتعطل وصول المساعدات إلى جنوب غزة منذ كثفت إسرائيل عملياتها العسكرية في رفح، في خطوة تقول الأمم المتحدة إنها أجبرت 900 ألف شخص على الفرار، وأيضاً إلى شمال غزة، حيث تحذر الأمم المتحدة من «مجاعة وشيكة». وتطالب الأمم المتحدة ومنظمات إغاثية إسرائيل ببذل جهود أكبر لإيصال المساعدات إلى قطاع غزة الذي دمرته حملتها العسكرية. وأدت العمليات العسكرية الجديدة على رفح وشمالي غزة إلى زيادة الاحتياجات مع إجلاء مئات الآلاف من النازحين.

> كررت الأمم المتحدة القول إن إيصال المساعدات برياً أكثر جدوى وفعالية وكفاءة

منع وإتلاف مساعدات

هاجم عشرات المتطرفين الإسرائيليين خلال الأسابيع الأخيرة شاحنات محملة بمساعدات إنسانية في طريقها إلى قطاع غزة، وأغلقوا الطرق المؤدية إلى المعابر، ووثقوا في مقاطع فيديو إقدامهم على إتلاف وإحراق المساعدات الإنسانية من دون أن تتدخل السلطات لوقف الاعتداءات، ما سبب انتقادات أممية ودولية، بما في ذلك من الولايات المتحدة.

إيكولوجيا

جُبْراكة لاجئة

محمد احمد الفيلابي

الجبراكة لغوياً تشير إلى جَبْر الشيء، وإصلاحه، فالطبيب يجبرُ العظام المكسورة. ويذهب المعنى أبعد إلى جبر الخواطر، أي إرضاء من يحتاج العون على سد حاجته بكرامة. ولعل المضمون عند أهل دارفور وكردفان في غرب السودان يعني إرضاء النساء المغلوبات على أمرهن، حين يُجبر خاطر المرأة اقتصادياً، بتمليكها مزرعة صغيرة حول المسكن (جُبراكة)، وتجمع (جباريك). وهي من أشكال الاكتفاء الذاتي في زمن العوز والحاجة، حيث تزرع المحاصيل سريعة الإنتاج كالخضار والذرة الشامية والشمام وغيرها من المحاصيل الإسعافية، قبل قدوم حصاد المحاصيل النقدية مثل الفول السوداني والسمسم والذرة.

في الجبراكة يتدرب أفراد الأسرة على كسب الخبرات الزراعية التي يحتاجونها في مزارعهم الكبيرة. ويُلجأ إلى هذا النهج في الكثير من الأحيان لتخفيف آثار الحرب والنزاعات عن الأهالي، وخلق حالة من الاكتفاء الذاتي. ورغم أن الجُبْراكة غالباً ما تكون صغيرة المساحة، إلا أن مُعدل إنتاجها يكون عالياً كماً وجودةً، وذلك نسبة لخصوبة الأرض حول المنازل التي دائماً ما تكون تربتها مخصبة بالسماد الطبيعي، بفضل روث البهائم التي لا غنى لإنسان تلك المناطق عنها.

في حالات نشوب النزاعات، وعندما يتدفق اللاجئون على بلدان تعاني الهشاشة الاقتصادية في حد ذاتها، ويشكل الأمن الغذائي إحدى قضاياها، يكون على واضعي السياسات والمنظمات الإنسانية أن تعمل على إدماج اللاجئين في العمل الإنتاجي، خاصة في مجال الزراعة. وقد كان من حظ اللاجئات اللائي وصلن إلى أوغندا في 2016 وما قبلها، هرباً من جحيم نزاعات جنوب السودان، أن مُنحن منازل وقطع أراض للزراعة (جباركات) في مخيمات مثل (كيرانديو). وتلك سياسة تعني أن الاعتماد على المساعدات الطارئة لا يشكل حلاً في الأمد الطويل.

ويعترف المسؤولون أن وجود اللاجئين قد أدّى في كثير من الأحيان إلى توفير محاصيل غذائية، بجانب الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية، بالنسبة للمجتمعات المحلية المستضيفة، ما يحطّم القوالب النمطية الشهيرة التي تقول إن اللاجئين يشكلون مصدر توتر، ويسهمون في استنزاف الموارد، والتأثير السلبي على الاقتصاد.

مريم التي جاءت من أقصى غرب السودان وجدت نفسها تسكن في مأوى مبني من القش وسط غابة، وهي التي كانت تحلم بجبر خاطرها اقتصادياً واجتماعياً بأن تجد ما وجدته أخواتها اللواتي سبقنها إلى هنا من معاملة. بيد أن الأمر لم يعد كما هو في ظل التدفقات الكبيرة للاجئين السودانيين على أثر اندلاع حرب إبريل/ نيسان الماضي. وفي ظل الحاجة إلى الطعام والدواء، مع عدم امتلاك مهارة استخدام ما يقدمه المسؤولون عن المعسكر من مواد بناء، مثل الخشب والمشمعات، والقليل من الطعام، اضطرت كالكثيرات إلى بيع المواد للحصول على المزيد من الطعام، لكنها ما زالت تحلم بامتلاك جبراكة.

(متخصص في شؤون البيئة)

باكستان تدعو السكان للالتزام البيوت بسبب الحر

السباحة في القناة تفيهم من الحرارة المرتفعة (عارف علي/ فرانس برس)

أصدرت السلطات الباكستانية تحذيراً يوصي المواطنين بالبقاء في منازلهم مع تعرض البلاد لموجة حر شديدة تهدد بارتفاع حاد في درجات الحرارة وجولة أخرى من الفيضانات الناجمة عن ذوبان الأنهار الجليدية. وأغلقت حكومة إقليم البنجاب، أكثر أقاليم باكستان اكتظاظاً بالسكان، جميع المدارس لمدة أسبوع بسبب ارتفاع درجات الحرارة، ما أثر على ما يقدر بنحو 18 مليون طالب.

وتعد هذه أحدث كارثة متعلقة بالمناخ تضرب باكستان خلال السنوات الأخيرة. وتسبب ذوبان الأنهار الجليدية وتزايد الرياح الموسمية في حدوث فيضانات مدمرة غمرت تلك البلاد تقريباً.

وسجلت باكستان أمطاراً في شهر إبريل/ نيسان الماضي هي الأشد غزارة منذ عام 1961، مع سقوط أكثر من ضعف معدل هطول الأمطار الشهري المعتاد، بحسب مركز الأرصاد الجوية الباكستاني. وأسفرت الأمطار الغزيرة، الشهر الماضي، عن مقتل عشرات الأشخاص وتدمير ممتلكات وأراض زراعية. وأكد خبراء أن البلاد شهدت أمطاراً غزيرة بسبب تغير المناخ.

في هذا السياق، قال الناطق باسم مركز الأرصاد الجوية زهير أحمد بابار إن «الحرارة الشديدة ستستمر هذا الشهر أيضاً، وستكون درجات الحرارة أعلى من المعتاد بحوالي ست درجات». أضاف أن درجات الحرارة سترتفع فوق 40 درجة مئوية هذا الأسبوع في أجزاء كثيرة من البلاد، مشيراً إلى أن موجة حارة أخرى ستضرب البلاد في يونيو/ حزيران المقبل، ومن المرجح أن تصل الحرارة خلالها إلى 45 درجة مئوية.

وذكر بابار أنه يجب على المواطنين شرب الكثير من المياه وتجنب السفر غير الضروري، وقال إنه يتعين على المزارعين ومربي الماشية اتخاذ إجراءات لحماية حيواناتهم أثناء موجة الحر الشديدة. ويتساءل كثيرون، وخصوصاً العمال في الدولة الفقيرة، عن كيفية البقاء في منازلهم بينما ستعاني عائلاتهم إذا لم يعملوا.

وتشهد درجات الحرارة في آسيا ارتفاعاً بسرعة أكبر من المتوسط العالمي، مع موجات حارة أطول زمنياً وأكثر تواتراً وشدة. لكن ارتفاع درجات الحرارة ليس التحدي الوحيد، فمع الجو الأكثر دفئاً، تزداد الرطوبة، وهو ما قد يؤدي إلى تساقط أمطار غزيرة وفيضانات يمكن أن تلحق الضرر بالمدارس أو تغلقها لاستخدامها كمعاجئ.

وتشير دراسة جديدة نشرت في دورية نيتشر العلمية إلى أن حرارة صيف 2023 فاقت درجات الحرارة على مدى فترة زمنية أطول بكثير، وهو اكتشاف جرى إثباته من خلال النظر في سجلات أرصاد جوية يعود تاريخها إلى منتصف القرن التاسع عشر، وبيانات درجات الحرارة، وفقاً لتحليل حلقات الأشجار من تسعة مواقع بشمال الكرة الأرضية.

(أسوشييتد برس، العربي الجديد)

مؤتمر بروكسل لدعم سورية... احتياجات وتوصيات

الدوحة ـ **عماد كركص**

يناقش الاجتماع الوزاري لمؤتمر «دعم مستقبل سورية والمنطقة» الثامن المعروف بـ«مؤتمر بروكسل»، المقرر في 27 مايو/ أيار الجاري، مجموعة من التوصيات التي جرى التوافق عليها في اليوم الحواري للمنظمات السورية الذي عقد في 30 إبريل/نيسان الماضي، بحضور أكثر من 600 مشارك.

وأكد الاتحاد الأوروبي في بيان نشرته دائرة العمل الخارجي التابعة له، الجمعة، أن الاجتماع الوزاري سيشهد مشاركة ممثلين عن الدول الأعضاء في الاتحاد ودول جوار سورية ودول أخرى، إضافة إلى ممثلين عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني السوري. وأوضح البيان أن الاجتماع سيأخذ بالتوصيات الصادرة عن مؤتمر الحوار مع المجتمع المدني، وسيعمل على تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للسوريين والمجتمعات المضيفة لهم، وتجديد دعم المجتمع الدولي للحلّ السياسي بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، مشيراً إلى أنه تقديم أكثر من 33 مليار يورو في الاستجابة للأزمة السورية منذ عام 2011.

وشمل اليوم الحواري نقاشات لمنظمات المجتمع المدني السورية مع ممثلين عن الدول والفاعلين الرئيسيين من خلال ست طاولات مستديرة. ويؤكد المدير التنفيذي لـ«وحدة تنسيق الدعم»، محمد حسنو، وهي إحدى الجهات التي تنسق توزيع المساعدات في شمالي سورية، أن مجمل التوصيات والمقترحات ستُعلن في الاجتماع الوزاري، والذي سيفصح كذلك عن التعهدات المالية للدول والكيانات الدولية. وأوضح حسنو لـ«العربي الجديد»، أن «توصيات المنظمات السورية تماشت مع مجالات تركيز المنظمات الدولية والأممية ومنها أوكسفام وبرنامج الغذاء العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر على مسألة التعافي المبكر، شريطة أن لا يكون ذريعة للتحكم والابتزاز من النظام السوري، أو مبرراً لرفع العقوبات عنه، وأن يكون هدفه التقدم في العملية السياسية، ومتوازناً وفق احتياجات المناطق، وأن تنتهج الأمم المتحدة نهجاً محايداً في التعامل مع طرفي الصراع، مع خلق آلية شفافة لتوزيع الأموال تجنباً لوصولها إلى شبكة الفساد المدارة من النظام». وتتهم منظمات مدنية وجهات سياسية سورية معارضة، النظام باستجرار أموال المساعدات عبر غطاء «التعافي المبكر»، وفي الوقت الذي تصرّ فيه الولايات المتحدة وأوروبا على عدم البدء بعملية إعادة الإعمار قبل تحقيق الحل السياسي الشامل وفقاً للمخرجات الأممية، وفي مقدمتها القرار 2254، فإن نظام الأسد وجد في برامج التعافي المبكر الذي تضمنته القرارات الأممية الأخيرة لإدخال المساعدات إلى البلاد، نافذة لاستجرار الأموال. وتؤكد منظمات مدنية ومنظمات حقوقية تراقب أنشطة النظام أن أنشطة «التعافي المبكر» التي أصرت روسيا على تضمينها في قرارات التجديد الثلاثة الأخيرة لآلية إدخال المساعدات الأممية، تستهدف مناطق سيطرة النظام بما يسهم في تأهيل المؤسسات الخدمية الحكومية.

ويطالب مسؤولو النظام في كل اجتماعاتهم مع المسؤولين الأمميين بتخصيص جزء كبير من أموال «التعافي المبكر» لمناطق سيطرته، مع ربط ذلك بمسألة تأهيل البنى التحتية التي تسمح بعودة اللاجئين، لكن مراقبين يرون أن النظام يسعى من خلال هذه الأموال إلى إنعاش اقتصاده المتهالك، وبدء عمليات إعادة الإعمار من خلال القفز على الحواجز الدولية أمامها. كانت المديرة التنفيذية لمنظمة «عدل وتمكين»، هبة عز الدين، حاضرة في مناقشات اليوم الحواري، وتقول لـ«العربي الجديد»، إن «جميع الاحتجاجات طرحت خلال جلسات الحوار الستة، وشملت مسألة المساعدات الغذائية المباشرة، وتقليص برنامج الغذاء العالمي حجم السلال الإغاثية، كما تم طرح مسألة المساعدات الإنسانية غير الغذائية، كسلال المواد الصحية ومستلزمات النظافة العامة، وكان هناك تركيز على القطاع الصحي في كل الجغرافيا السورية، وانهيار النظام الصحي في البلاد، والذي انكشف مرتين، الأولى خلال انتشار وباء (كوفيد-19) والثانية خلال كارثة الزلزال، وكان التركيز على مسألة إمداد المرافق الصحية بالأدوية والأجهزة الطبية». تضيف عز الدين: «ناقشنا أيضاً مسألة التعليم، وضرورة توحيد المناهج، والحصول على شهادات معترف بها، أو اعتماد منهج يؤهل إلى شهادات معترف بها، إضافة إلى دعم المدارس والكوادر التعليمية، وركزنا بوصفنا منظمات على أن مسألة دخول المساعدات الإنسانية يجب ألا تكون مرتبطة بأي آلية، فالأهم هو دخول المساعدات إلى المحتاجين ووصولها إليهم. كل الطروحات التي تخللها اليوم الحواري ركزت على أن التعافي المبكر يجب ألا يشير إلى إعادة الإعمار، ومن ثم عدم استفادة النظام من هذه الفرصة، ولا سيما أن يكون هذا فرصة سياسية ليستعيد النظام علاقاته مع دول العالم، والمحيط العربي التحديد». تتابع: «دارت النقاشات أيضاً حول مشاريع التنمية ودعم الاستقرار، حتى من دون الحديث عن إعادة تأهيل المرافق، وركزت على الاستفادة من الموارد في دعم المجتمعات المحلية، وخلق مشاريع صغيرة لدعم صمود الناس. الاتحاد الأوربي المنظم للحدث، لم يكن متشجعاً لمسألة التعافي المبكر، ولا سيما أن اللاءات الأوربية الثلاث لا تزال حاضرة، وهي: لا للتطبيع، ولا لإعادة الإعمار، ولا لرفع العقوبات عن النظام ما لم ينجز الحل السياسي، لكن كانت هناك جلسة جانبية ركزت فيها الأمم المتحدة على مسألة إعادة تأهيل محطات المياه والكهرباء، وكان واضحاً انعكاس رؤية النظام في طروحات تلك الجلسة». وانتهت النسخة السابعة من المؤتمر إلى تقديم 10,3 مليارات دولار لتمويل العمليات الإنسانية في سورية، لكن المنظمات السورية والرعاة الدوليين لا يزالون يعانون مشكلة عدم إيفاء الدول بتعهداتها المالية، إضافة إلى أن نسبة كبيرة من تلك الأموال تذهب لمصلحة النفقات التشغيلية للمنظمات الدولية المشرفة على الإنفاق والمشاريع، ومن ضمنها رواتب الموظفين وكلفة عقد الاجتماعات وأجور المكاتب وغيرها، ما يقلص ما يصل منها إلى المحتاجين.

> يسعى مؤتمر بروكسل لتلبية احتياجات السوريين والمجتمعات المضيفة

لم تدفع دول وجهات مانحة تعهداتها المالية السابقة (فرجينيا مايو/ فرانس برس)

قلق من التشققات الأرضية في طرابلس

طرابلس ـ **أسامة علي**

في آخر مستجدات ظاهرة التشققات الأرضية في ليبيا إعلان مركز الشرطة الزراعية في منطقة بئر غنم جنوبي العاصمة طرابلس، مطلع مايو/ أيار الجاري، رصد تشققات في أكثر من موقع بالمنطقة، وذلك استناداً إلى بلاغات قدمها السكان. وحدد مسؤولو المركز موقع التشققات في المنطقة التي تقع بين بئر الغنم ووادي الحي جنوب غربيّ طرابلس، وأشاروا إلى أن طول أحدها تجاوز 800 متر بعمق نحو ثلاثة أمتار. ويشبه شكل التشققات في منطقة بئر غنم إلى حدّ كبير تلك التي ظهرت للمرة الأولى في أجزاء من منطقة السبيعة جنوب شرقيّ طرابلس. وتناقلت منصات التواصل الاجتماعي في شكل واسع صور وفيديوهات التشققات في المنطقتين، وسط تزايد قلق السكان من أسبابها وتداعياتها. يقول محمد الحراري، أحد سكان بئر غنم، لـ«العربي الجديد»، إن «أهالي منطقة قطيس التي تقع بين بئر غنم ووادي الحي، رصدوا الشقوق للمرة الأولى في إبريل/ نيسان الماضي، واستغربوا ظهورها، رغم أنها كانت غير لافتة، ثم زاد طولها في شكل سريع، ما زاد قلقهم».

ويُطالب الحراري بسرعة كشف أسباب الظاهرة لتهدئة روع السكان، ويشير إلى أن جهاز الشرطة الزراعية أبلغ السكان أنه أعدّ تقريراً عن الظاهرة، وأحاله على جهات الاختصاص الحكومية. وظهرت التشققات الأرضية في مزارع حيّ أبو عائشة بمنطقة السبيعة، جنوب شرقيّ طرابلس، في يناير/ كانون الثاني الماضي، وكانت في شكل فتحات وحفر صغيرة متسلسلة امتدت أمتاراً عدة، ثم زاد عمقها وطولها في فبراير/ شباط الماضي، ووصلت إلى طول 5 أمتار وعمق نحو مترين، ما لفت انتباه السكان إليها الذين أبلغوا السلطات المحلية في بلدية السبيعة عنها.

وخلال مارس/ آذار الماضي وصل طول أحد الشقوق الأرضية إلى 50 متراً، فشكلت الحكومة في طرابلس لجنة للتحقيق في الظاهرة ضمّت مسؤولين في وزارة البيئة وآخرين في إدارات محلية. وتلا ذلك إعلان وزارة البيئة بدء زيارة المنطقة للكشف على المزارع وإعداد التقارير اللازمة في شأن أوضاعها. ويبدي أهالي السبيعة تخوفهم وقلقهم من التشققات الأرضية، وإمكانية علاقتها بما شهدته البلاد من هزات أرضية، خصوصاً تلك التي شهدتها طرابلس في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وقبلها مدينة غريان القريبة من السبيعة وبئر غنم. لكن الأكاديمي وأستاذ علوم الجيولوجيا البيئية الأسرع والأوضح للوصول إلى سكان غزة، الصدّيق الشهوبي، يستبعد أن تسبّب الظاهرة تداعيات كبيرة، بحسب ما تزعم بعض المنصات، علماً أن الظاهرة تكررت مرات في ليبيا، آخرها في جنوب مدينة الزاوية في سبتمبر/ أيلول 2019 حين تناقلت صورها وسائل إعلام.

ويقرّ الشهوبي بأنّ «السلطات والجهات الأكاديمية والعلمية ليس لديها تفسير للظاهرة، لكن لا بدّ من الإشارة أيضاً إلى أن أسباب الزلازل التي يخاف الناس أن تكون التشققات مقدمة لها معلومة ومحددة، ولم يظهر أي شيء منها في ليبيا. وحتى الهزات الخفيفة التي شهدتها طرابلس وغريان وقبالة الشاطئ لا تلمّح إلى إمكانية حدوث كوارث زلازل كبيرة»، يضيف: «لا شك في أن الظاهرة ترتبط بالتغيّر المناخي على غرار تذبذب حركة المد والجزر وتراجع الأمطار، لكن هذا التغيّر لا يشمل ليبيا فقط، بل أيضاً تونس والجزائر ومصر وجنوب أوروبا، لذا من الضروري أن تنسق السلطات مع هذه الدول لتعرف الى أين وصلت نتائج دراساتها الخاصة بظاهرة التشققات».

> تزداد مظاهر التغيّرات المناخية المقلقة في ليبيا، ومن بينها تشققات سطح الأرض والحفر. ويدرك الأهالي أنها تنتج من هزات خفيفة لا يشعرون بها، لكنهم يطالبون السلطات بدرس الظاهرة وكشف أسبابها لتهدئة المخاوف

وفيما يرجّح الشهوبي أن تكون الشقوق والتغيّرات الأرضية عموماً على علاقة بخلل في منظومة صفائح القشرة الأرضية، أو نتيجة من التفجيرات التي تنفذها معامل الإسمنت في المناطق الجبلية، أو على علاقة بنتائج السحب غير المدروس في خزانات الغاز والمياه الجوفية، لكنه يستدرك بأنّ كل هذه الأسباب لن تؤدي الى تداعيات خطيرة»، ورغم طمأناته، يطالب الشهوبي بضرورة تكثيف الدراسات وإجراءات مسح ظواهر التغيّر المناخي التي أدت الى مظاهر التشققات الأرضية وطفح المياه الجوفية في المناطق، وهو ما حدث في مدينة زليتن التي تعاني منذ مطلع العام الجاري من فيضان المياه الجوفية الى سطح الأرض، ما سبّب نزوح عشرات الأسر من مساكنها. وكانت حكومة طرابلس قد شكلت لجنة للكشف عن أسباب فيضان المياه الجوفية، كذلك أعلنت حكومة مجلس النواب في الشرق أن زليتن مدينة منكوبة، وخصصت ميزانية للتغلب على الأزمة. وتواصل الشركة العامة للمياه والصرف الصحي حتى الآن أعمال شفط المياه من المدينة، خصوصاً من منازل المواطنين التي غمرتها المياه الجوفية، وهي ذات الآلية التي اعتمدتها بلدية المدينة لمواجهة الأزمة عند حدوثها.

> وصل طول أحد الشقوق الأرضية الى 50 متراً خلال مارس/ آذار الماضي

شهدت ليبيا تغيّرات مناخية مقلقة في الأشهر الأخيرة (محمد جواد/ فرانس برس)